

آثار استخدام اليورو على الاقتصاد العالمي

د. عبيرات مقدم : أستاذ محاضر
أ. رمضاني لعلا : أستاذ مساعد بجامعة الأغواط
أ. شنوف شعيب : إطار بسوناطراك

تمهيد :

تردد أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية على النطاقين المحلي والعالمي يوما بعد يوم ، نظرا للآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول ، في إطار هذه العلاقات ، وبالذات في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي ، حيث برزت العديد من الظواهر في المحيط الدولي ، خلال الفترات السابقة وبالذات في ظل الاتجاه نحو العولمة على النطاق العالمي .

فقد شهدت نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية حيث أن الاندماج والتكامل الاقتصادي باتا من أهم السمات التي تسعى دول العالم بمختلف مستوياتها إلى تحقيقها . فبعد انهيار قطب كبير كان يشكله الاتحاد السوفياتي ، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد الذي ينفرد بالقرار الاقتصادي والسياسي في العالم ، ويعمل على نشر الفكر ، السلوك والقيم الليبرالية من خلال العولمة . إذ تعتبر هذه الأخيرة من أهم الدوافع التي أدت بالدول الأوروبية عشية الألفية الثالثة لتسييرها قدما نحو الاندماج ، حيث بدأت الرحلة فعليا بتوقيع معاهدة روما عام 1957 ثم على إثرها إنشاء سوق أوروبية مشتركة ، لا تنص صراحة على تكامل نقدي أوروبي آنذاك وذلك بسبب الاستقرار الذي عرفه النظام النقدي الدولي في تلك الفترة . ففي سنة 1958 بدأ التفكير في إنشاء نظام نقدي خاص بأوروبا يضمن استقرار أسعار الصرف لل عملات الأوروبية وبدعم عملية اندماج الاقتصادات الأوروبية ، خاصة بعد المشاكل التي شهدتها السياسة الزراعية المشتركة التي أعاققت التعاون النقدي الأوروبي ، وما زاد من إصرار الدول الأوروبية على إنشاء نظام نقدي موحد هو التقلبات التي شهدتها النظام النقدي الدولي التي بلغت ذروتها مع إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وكذا ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ، وبذلك ازدادت الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة ، فبدأت الترتيبات بما يسمى "بالثعبان النقدي " ثم النظام النقدي الأوروبي الذي أصبح ساري المفعول سنة 1979 معتمدا على عدة عناصر من بينها وضع آلية سعر صرف العملات الأوروبية تساهم في إقامة منطقة الاستقرار النقدي في أوروبا واستحداث وحدة النقد الأوروبية (EDU)* على أساس سلة من العملات الأوروبية لدول المنطقة لهذا النظام .

كما تعد معاهدة "ماستريخت" أهم المنعطفات التي سمحت بوضع خطة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ، واستحداث العملة الأوروبية الأورو وبذلك تكون الدول الأعضاء قد تخلت عن أسعار صرف عملاتها الوطنية لصالح عملتها الموحدة وتسليم السلطات النقدية المسؤولية للمؤسسات التي تعمل على مستوى المنطقة ككل . ومن دون شك أن لميلاد العملة الأوروبية الموحدة الأورو وانعكاسات هامة على العالم وهذا نظرا لوزن المنطقة الأوروبية إذ تمثل 20% من الصادرات العالمية بالإضافة إلى ذلك يكون الأورو إلى جانب الدولار الأمريكي والين الياباني 3/4 من مجموع الكتلة النقدية .

وقد بينت دراسة المحللين الاقتصاديين الأوروبيين أن الأورو أحرز تقدما في سوق المال ، وأنه حتى ولو لم يكتب لهذه العملة الاستمرار يمكن للنظام النقدي الأوروبي أن يبقى بشكل عام فإن معظم دراساتهم تؤكد دور الأورو الفعال ليس فقط في السوق الأوروبي ولكن الأول احتياطي عالمي ينافس الدولار والثاني عملة أوروبية موحدة .

بالنسبة للشكل الأول فإن الأورو في هذه الحالة سيقبل من الاعتماد الأوروبي على الدولار ، بما أنه يستخدم كوسيلة للدفع في المعاملات الدولية ، سواء في الحكومات الأوروبية أو المستخدمين الأفراد ، وذلك يعني أن الأورو سوف يأخذ شكل النفوذ بكل معانيها مثل أن تكون قابلة للصرف لوحدة حساب وقيمة للتخزين ، وبالتالي إن استطاع الأورو القيام بالفعل بهذا الدور فإنه سيكون عملة دولية إذ تمت السيطرة على التضخم .

وذلك على الرغم من أن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة لحد ما لأن النظام النقدي الدولي في الحقيقة لا تهيمن عليه عملة واحدة ، فعلى الرغم من تأثير الدولار الواضح على كافة أنواع المعاملات ، إلا أن هناك الين الياباني والمارك الألماني والهدف الأساسي هنا لا يكمن في إيجاد الحلول بما سبق ، ولكن في التركيز على أن هذا التحول الكبير من الدولار كأهم عملة أخرى من الممكن أن تؤثر بشكل كبير على العملات الأخرى المرتبطة به ومن ضمنها عملات الدول النامية ، وأمام التحولات التي عرفتتها وستعرفها دول الاتحاد الأوروبي أهمها اعتماد عملة موحدة أوروبية وهي الأورو محل عملاتها الوطنية سيكون لها آثار معتبرة على النظام النقدي العالمي .

للتعمق أكثر سنحاول تقسيم هذه المداخل إلى العناصر الأساسية التالية :

- 1- تأسيس الاتحاد الاقتصادي النقدي الاوربي .
- 2- وظائف استخدام اليورو كعملة دولية .
- 3- أثر استخدام اليورو أوروبيا .
- 4- أثر استخدام اليورو عربيا .
- 5- هل ينجح الاتحاد الأوروبي في تدويل اليورو .

1- تأسيس الاتحاد الاقتصادي النقدي الاوربي :

تأسس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (منطقة اليورو) بموجب اتفاقية ماستريخت عام 1992، ويتطلب الانتماء إلى هذا الاتحاد الموافقة على الاتفاقية بالاقتراع العام لقاعدة عامة ، كما يتعين أن تستجيب الدولة لمعايير التقارب الأربعة :

- ألا يكون معدل التضخم مرتفقا يهدد استقرار أسعار السلع والخدمات .
- تقليص أسعار الفائدة حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثمارية .
- ألا يتعدى الحجم الأقصى للديون 60% من الناتج المحلي الإجمالي .
- ألا يزيد عجز الميزانية على 3% من الناتج المحلي الإجمالي .

وحسب ميثاق الاستقرار والنمو الذي وافق عليه مؤتمر قمة دبلن عام 1996 بات من الضروري احترام هذه المعايير بصورة مستمرة وإلا تعرض البلد المخالف لغرامات كبيرة وتطبيقا لهذه المعايير واستنادا إلى نصوص الاتفاقية ثم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي باستثناء اليونان ، أما البلدان التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمارك وبريطانيا وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التبادلية مقابل اليورو ، أي حسب السوق ، ورغم أن بريطانيا خارج منطقة اليورو فإن اتفاقية ماستريخت منحها حق الانضمام عندما تزول الأسباب التي تحول دون ذلك ، وحسب تقدير المعارضين البريطانيين تتضمن العملة الموحدة عدة مساوئ ، فهي تحول الاختصاصات النقدية إلى جهاز أوروبي مركزي ، وبالتالي تفقد الدولة مظهرها أساسيا من مظاهر سيادتها ، كما يقود الانتماء للمنطقة إلى فقدان سلاح خفض قيمة الجنيه الإسترليني الذي يستخدم لتنمية الصادرات وتحسين مستوى العمالة ، ومن زاوية أخرى لا يوجد استقرار لتعديل نظام منع القرارات النقدية ، فلا يتمتع بنك إنجلترا بصلاحيات تغيير أسعار الفائدة على الجنيه بل يقدم مقترحاته للحكومة التي تتخذ القرار بهذا الشأن ، ويتناقض هذا النظام مع اتفاقية ماستريخت التي تتخذ القرار بهذا الشأن ، ويتناقض هذا النظام مع اتفاقية ماستريخت التي تؤكد ضرورة عدم تدخل الحكومات في القرارات النقدية ، ونجاح إطلاق اليورو يجعل بريطانيا أما خيار صعب ، فمن ناحية لا ترغب في الانتماء للاتحاد الاقتصادي والنقدي للأسباب المذكورة ، ومن ناحية ثانية سيتعذر عليها تحقيق مكاسب اقتصادية كان من المؤكد تحقيقها لو كانت داخل منطقة اليورو¹ .

1/بدأت في مطلع عام 1999 واستمرت لغاية نهاية 2001 ، وفي هذه الفترة يعتبر اليورو عملة رسمية لكنها حسابية ، أي غير متداولة ، وقد كان من اللازم في بداية هذه الفترة تحديد سعر نهائي لا يقبل المراجعة تعادل العملات الوطنية مع العملة الجديدة ، وباتت هذه العملات -التعبير الفرعي لليورو- فالمارك الألماني ليس سوى 0.511 ، والفرنك الفرنسي ليس سوى 0.152 يورو وهكذا ...

2/ بدأت اعتباراً من مطلع عام 2002 ليصبح اليورو عملة متداولة بشكل أوراق نقدية بسبع فئات من 15 إلى 500 يورو ، وبشكل قطع معدنية بثمانية فئات من سنت واحد وهو الجزء المئوي للعملة الموحدة ، وإلى 2 يورو ، ويتزامن طرح اليورو مع سحب العملات الوطنية تدريجياً لغاية اليوم الأخير من شهر جويلية 2002 . ولكن يمكن اختصار هذه المدة ، ففي فرنسا اختفى الفرنك من التداول في فيفري ، بعدها أصبح اليورو العملة الموحدة المتداولة في جميع البلدان الأعضاء .

ومن خلال هذه المراحل تعتبر منطقة اليورو أكبر قوة تجارية في العالم لا تنافسها أي مجموعة أخرى ، من هذا الجانب ومن الزاوية المنطقية يمكن أن يصبح اليورو العملة الدولية الأولى ، وذلك إذا ما وجدت هذه العملة استخداماً واسعاً من خارج دول الاتحاد وذلك في عملية المبادلات الدولية ، وكما هو موجود حالياً فالموافقة على استعمال اليورو لا ريب فيها بسبب الاستقرار الذي سيمتد به اليورو مقارنة بالدولار ، ويأتي الاستقرار من وضع الموازين الخارجية ومن السياسة النقدية ، فالموازين التجارية لدول الاتحاد تنسم بالفائض البالغ 61 مليار دولار الأمر الذي يعزز قيمة اليورو، في حين يعاني الميزان التجاري و الأمريكي من عجز مزم بلغ 476 مليار دولار كما يعتمد البنك المركزي الأوروبي على سياسة صرف مستقرة، يشترط البعض الوحدة السياسية لنجاح عملية توحيد العملة الدولية، لأن الصراع سيكون بالدرجة الأولى مع الدولار الذي هو صادر عن سلطة مركزية و بالتالي لا تقع خلافات بين الولايات الأمريكية بشأن السياسة النقدية، ولا يتصور انفصال ولاية بسبب أزمة نقدية أو تجارية و بالمقابل يصدر اليورو عن سلطة نقدية لا تجمعها وحدة سياسية ، كما أن الخلافات بين الدول الأوروبية ممكنة الحدوث و قد تؤدي إلى انفصال دولة أو أكثر من الاتحاد الاقتصادي و النقدي، و النتيجة النهائية سيعاني النظام النقدي العالمي من عدم الاستقرار إذ ارتكز على اليورو².

2- وظائف استخدام اليورو كعملة دولية :

- 1- تتجلى الوظيفة الأولى : بالاعتماد الدولي عليها في تكوين احتياطياتها الرسمية يشكل الدولار 56.4 من احتياطيات البنوك المركزية في العالم مقابل 13.7% بالمارك الألماني و 8.9% بالعملات الأوروبية الأخرى و 7.1% بالين .
 - 2- وتتصرف الوظيفة الثانية إلى تسوية المبادلات التجارية الخارجية ، حيث أن 47.6% من المبادلات العالمية تتم بالدولار يليه المارك بنسبة 15.3% ثم الفرنك الفرنسي بنسبة 6.3% و عملات تسع دول أوروبية أخرى داخل منطقة اليورو بنسبة 5% .
 - 3- أما الوظيفة الثالثة للعملة الدولية فتتمثل بمدى استخدامها كوسيلة حسابية وتعكس هذه الوظيفة أيضاً سيطرة العملة الأمريكية حيث تحرر 50% من القروض الخارجية للدول النامية بالدولار مقابل 18.1% بالين ، 16.1% لجميع العملات الأوروبية بما فيها المارك ، وإذا ما قمنا بمقارنة الدولار بالعملة الأوروبية الموحدة حسب النسب فإننا نجد نسب العملات الأوروبية في الاحتياطيات الرسمية للبنوك المركزية في العالم يصل إلى 22% مقابل 56.4% بالدولار وتبلغ مجموعة نسب تسوية المبادلات التجارية بالعملات الأوروبية إلى 6،26% مقابل 6،47% بالدولار . و حالياً ينبغي تفوق الدولار الأمريكي على اليورو سواء في الاحتياطيات الرسمية للبنوك المركزية و في نسبة تسوية المبادلات التجارية .
- لكن ما يحدث حالياً مع تفاوت سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، يقودنا إلى القول بأن أهمية الدولار سوف تتراجع، لعدة أسباب من بينها أن البلدان الأوروبية التي كانت تستخدم الدولار في المبادلات التجارية، أصبحت تستخدم العملة الموحدة الأوروبية، بالإضافة إلى أهمية منطقة اليورو في حجم التجارة العالمية، بحيث يلقي الصادرات السلعية لهذه المنطقة 1839 مليار دولار أي نسبة 29% من الصادرات العالمية و بلغت وارداتها 1778 مليار دولار أي بنسبة 27% من الواردات العالمية³، ووصلت تجارتها الخارجية درجة من الأهمية بحيث باتت تشكل حوالي ضعف التجارة الخارجية الأمريكية و أربعة أضعاف التجارة الخارجية اليابانية، كما تعتبر ألمانيا وحدها ثاني دولة مصدرة و مستوردة في العالم بعد الولايات المتحدة، و تعادل صادراتها السنوية ثلاثة أمثال صادرات جميع الأقطار العربية.

لكن الهدف الأساسي لليورو لا يتجلى بإنشاء عملية للآخرين بل عملة تحقق مكاسب اقتصادية داخل المنطقة الأوروبية، أما كونها تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية في الاقتصاديات الأخرى فهذا الأمر لا يحتل حيزا كبيرا في التحليلات الأوروبية على الأقل في الوقت الحالي.

3- آثار استخدام اليورو أوروبيا:

1-تسهيل التبادل التجاري: يقود التداول بالعملة الموحدة اليورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي، فتحت ظل العملات المحلية تصعب المقارنة بين أسعار سلعة معينة تباع في عدة دول لأنها مسعرة بالمارك في ألمانيا و بلجيكا و بالليرة في إيطاليا و هكذا فإذا أراد إيطالي مقارنة سعر سلعة معينة في إيطاليا و ألمانيا و بلجيكا كان عليه إجراء عملية حسابية لتعادل الليرة مع المارك و عملية أخرى لتعادل الليرة مع الفرنك، في حين لم يعد بحاجة إلى هذه الحسابات بسبب ظهور اليورو، و هكذا الوضع يخلق منافسة شديدة نظرا لشفافية الأسعار.

2-إلغاء عمولات المصاريف: نتيجة لإلغاء صرف العملات الوطنية بسبب العملة الموحدة اختفت العمولات التي تتقاضاها المصارف لقاء استبدال عملة أخرى، و هذا الأمر على درجة كبيرة من الأهمية خاصة للشركات الصغيرة التي لا تسمح لها قدراتها بمفاوضة المصارف لتقليص العمولات، لما يحقق هذا الإلغاء مكاسب مهمة للسياح، فقد تبين من يزور 15 دولة أوروبية يخسر نفس أمواله إذا افترضنا أنه يقوم باستبدال فقط في كل دولة بعملته عملتها دون أن يشتري سلعة أو خدمة، و حسب المفوضية الأوروبية فسوف يوفر اليورو للمبادلات البنينة بسبب إلغاء العمولات 27 مليار يورو سنويا أي ما يعادل 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي لكن هذه المكاسب هي في الوقت ذاته خسائر للمصارف التي فقدت مصدرا مهما من مصادر إيراداتها ناهيك عن الاعتمادات الإضافية المخصصة لتكثيف معداتها و برامجها الإلكترونية⁴.

3-إلغاء مخاطر الصرف: لا يقتصر اليورو على حذف العمولات بل يلغي كذلك مخاطر الصرف، فلا يمكن لأية شركة التعامل مع بلد ما دون دراسة جدية لتذبذب عملته، فإذا كانت العملة ترتفع و تنخفض خلال فترة قصيرة تتردد الشركة بل ترفض التعامل معها فالليورو يلغي هذه المخاطر لعدم وجود عدة عملات بل عملة وحيدة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يضمنها ميثاق الاستقرار و النمو، و يشجع هذا الوضع على الاستثمار و اتخاذ قرارات التصدير و الاستيراد، أضف إلى ذلك أن الشركات ستوفر الأموال و الجهود الأزمة لحساب مخاطر الصرف، و تنتقي بذلك الحاجة إلى توظيف مختصين بالشؤون النقدية و الأسواق المالية الأوروبية⁵.

4-اختفاء التخفيضات التنافسية: يشجع اليورو إذن التبادل البيئي لكنه يمنع منعاً تلقائياً أن يكون هذا التبادل لمصلحة دولة على حساب أخرى نظرا لاختفاء التخفيضات التنافسية لعملات المنطقة والتخفيض التنافسي إجراء يقرره البنك المركزي لدولة ما بهدف تحسين المركز المالي لشركاتها المنتجة والمصدرة ودعم مركز ميزانها التجاري، وتعد التخفيضات التي أجرتها بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا على قيمة عملاتها مقابل العملات الأوروبية الأخرى في 1992 و 1995 خير مثال على ذلك، فعن طريقها أصبحت سلع هذه البلدان في تلك الفترة رخيصة الثمن فزاد الإقبال عليها وارتفعت صادراتها، وبالمقابل باتت السلع المماثلة للدول الأوروبية الأخرى غالية الثمن فانخفض الطلب عليها بمعنى آخر أن هذا الإجراء قاد إلى الإضرار بالدول التي تتعامل مع بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، وهبطت صادرات فرنسا وألمانيا وتقاومت معدلات البطالة فيهما،

و هكذا فإن خفض القيمة التعادلية لدولة أوروبية لا بد وأن يضر بمصالح دول أوروبية أخرى خاصة إذا علمنا أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي ببنية، و اتضح بأن المكاسب التي حققتها الدول التي لجأت إلى التخفيضات التنافسية كانت أقل بكثير من الخسائر التي تحملتها الدول الأخرى، والدليل على ذلك أن هذه التخفيضات أدت حسب تقديرات المفوضية الأوروبية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي بنسبة 0.5% أما اليورو فلا يسمح إطلاقاً بتحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر فهو عملة وحيدة ذات قيمة ثابتة تسري على جميع البلدان المنتمية إليه⁶، وعلى هذا الأساس واعتباراً من مطلع عام 1999 يتعين على الدولة التي تعاني من ضعف صادراتها وزيادة البطالة اللجوء إلى وسائل غير نقدية، لكن خفض قيمة اليورو مقابل

العملات الأخرى كالدولار ممكن أن يقرر البنك المركزي الأوروبي ذلك ، ولم تعد المنافسة بطرائق نقدية بين الأوروبيين بل أصبحت بين هؤلاء وغيرهم .

4- آثار استخدام اليورو عربيا :

1-هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية :تؤثر العملة الموحدة الأوروبية في الالتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية ، ومقارنة بالفترة السابقة على عام 1996 ، تراجعت أسعار الفائدة في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير النقارب ، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يقضي إلى توفير أموال للدول المدينة فيستحسن مركز ميزان مدفوعاتها ، لكن حجم هذا التوفير يتوقف على أهمية القروض الخارجية المقومة باليورو ، لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من اليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية ، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار .

2/تحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة :ونتيجة للمكاسب الاقتصادية لليورو تتحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، وسيتوسع السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد ، من هذا الجانب يرتفع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها العربية ، لكن تحقق هذا الأثر الإيجابي يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية العربية في تلبية ذلك الطلب وعلى مقدرتها التنافسية للسلع المماثلة الأوروبية والآسيوية والأمريكية ، ومما لا شك فيه أن هذه الأجهزة تحتاج إلى إصلاحات وجهود كبيرة لبلوغ تلك الدرجة والمقدرة ، وعلى المدى القصير لا ينتظر إذا تحسن الصادرات العربية بشكل ملحوظ ، وبات من اللازم تمتين التعاون الاقتصادي العربي البيني بغية تطوير حجم الإنتاج وتحسين نوعيته في الميدانين الصناعي والزراعي ، ولا تقتصر ضرورة التطوير والتحسين على تأثير اليورو بل تمتد لتشمل النظام التجاري العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات الخارجية والمنافسة الشديدة⁷.

3/الموازين التجارية العربية :من الزاوية النقدية البحتة وبغض النظر عن الأجهزة الإنتاجية يؤثر اليورو في الموازين التجارية العربية للقيمة التعادلية للعملة الأوروبية الموحدة أمام العملات الرئيسية الأخرى كالدولار من ناحية وتبعاً لأهمية المبادلات من ناحية أخرى ، ففي حالة هبوط قيمة اليورو فإنه إذا كانت صادرات دولة عربية تعتمد على الأسواق الأوروبية بمعنى البيع باليورو ، وإذا كانت وارداتها تتأتى بصورة أساسية من بلدان غير أوروبية بمعنى الشراء بالدولار أو بالدين ، يتضرر الميزان التجاري لهذه الدولة العربية نظراً لهبوط قدرتها الشرائية ، والعكس بالعكس ، أي إذا كانت أغلب صادرات دولة عربية تتجه إلى الأسواق غير الأوروبية في حين تحتل وارداتها من الدول الأوروبية مرتبة مهمة يتحسن مركز الميزان التجاري ، أما في حالة ارتفاع قيمة اليورو مقابل العملات الأخرى يحدث العكس تماماً في الافتراضيين السابقين .

4/تأثير صعود وهبوط اليورو عربيا :على الصعيد العملي فقد اليورو خلال ثلاثة سنوات فقط الأولى 21% من قيمته أمام الدولار ، فقد كان يعادل 1.12 دولار في بداية عام 1999 وأصبح يعادل 0.88 دولار في بداية عام 2002 ، ويلاحظ أن 27% من صادرات الأقطار العربية تتجه إلى أوروبا في حين أن 61% من وارداتها تتأتى من آسيا والولايات المتحدة ، وعلى هذا الأساس تتحمل البلدان العربية خسائر تجارية نتيجة تراجع قيمة اليورو⁸ .

ولكن لابد من إبداء ملاحظتين :

لم ينجح تقهقر قيمة اليورو الفترة المذكورة عن سياسة نقدية أوروبية بقدر ماكان نتيجة لاتجاه أمريكي برفع القيمة التعادلية للدولار ، واستفادت الشركات الأوروبية من هذا الوضع بسبب تحسن مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية لذلك لم يتدخل البنك المركزي الأوروبي عن طريق أسعار الفائدة والاحتياطات الرسمية لرفع قيمة اليورو مقابل الدولار .

لم تتحمل الدول العربية في نهاية المطاف خسائر ناجمة عن هبوط اليورو تتناسب وحجم مبادلاتها التجارية مع أوروبا لسبب واحد وهو أن الشرط الأول من الافتراض الأول المذكور أعلاه لم يتحقق كليا أي البيع بعملة البلد المستورد ، لأن 68% من الصادرات العربية الكلية نفطية ومن المعلوم أن أسعار النفط الخام تحدد بالدولار لا باليورو وحتى عند تصديره إلى أوروبا⁹ .

اليورو والنفط: يتحمل المستهلكون الأوروبيون ارتفاع أسعار المنتجات النفطية علما بأن أسعار الخام تنسم بالاستقرار وأحيانا بالهبوط ، ومن الناحية المبدئية يمكن تصور ثلاثة حلول لمعالجة هذه المشكلة :
- هو رفع قيمة اليورو مقابل الدولار لأن ارتفاع تلك الأسعار نجم عن ارتفاع القيمة التعادلية للدولار ، ويتطلب هذا الحل تكاليف مالية عالية من حيث الاحتياطات الرسمية ويعيق تطور الصادرات الأوروبية وتغيير قيمة اليورو ليس من صلاحيات الحكومات بل من الاختصاصات الأساسية للبنك المركزي الأوروبي ،
- هو تقليص الضرائب غير المباشرة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية ، وهذا من اختصاص الحكومات لا البنك المركزي الأوروبي ، لكن يعني هبوط إيرادات الميزانية العامة ، وهذا يؤدي إلى قبول العجز المالي والتمويل بالقروض أو تقليص النفقات العامة ،
لكن الحالة الأولى تؤدي إلى فقدان مصداقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يقوم على أساس معالجة العجز المالي للمحافظة على استقرار الأسعار وتؤثر الحالة الثانية ، في الاعتمادات المالية المخصصة لعدة مرافق كالتعليم والصحة فتتضرر فئات عريضة من المجتمع وينعكس الوضع على المركز الانتخابي للحكومات ،
يتمثل في مطالبة البلدان المصدرة للنفط يتبنى اليورو كعملة لتقويم الخام بدلا من الدولار ، عندئذ تتجنب الدول الأوروبية خسائر ومخاطر الحلين السابقين ، وبهذه الوسيلة تستعيد أوروبا من جميع جوانب عملتها الموحدة وتلقي على الآخرين جوانبها السلبية ، فارتفاع ثقل الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية وتقويم أسعار الخام باليورو وهو في حالة هبوط مقارنة بالدولار يحققان مصالح الدول الأوروبية ويضران بالموازن التجارية للبلدان المصدرة للنفط .

وتحقيق المصالح الذاتية عمل مشروع شريطة ألا يقود إلى الإضرار بالآخرين ، ويتعين إذا على الأوروبيين بذل الجهود لتقليص تلك الضرائب والدفاع عن عملتهم عند هبوطها ، عندئذ يمكن للدول النفطية إعادة النظر في عملة التقويم ، والحكمة تستوجب في المستقبل تثبيت أسعار النفط جملة من العملات مكونة من اليورو والدولار والين ، وهكذا تتخلص الدول المصدرة والمستوردة للخام من مخاطر تقلب أسعار صرف عملة واحدة ،
والملاحظ أن الأوروبيين بذلوا جهودا كبيرة للتوصل إلى عملة موحدة تستخدم داخل منطقتهم لما ذلك من مكاسب قصوى لهم لكنهم لا يهتمون كثيرا بمدى استخدامهم خارج منطقتهم لأن ذلك لا يجلب لهم سوى مكاسب ضئيلة ، وبالتالي فالغاية المباشرة من اليورو اعتماد دول المنطقة على عملة خالية من مخاطر الصرف على الرغم من أن العملة الجديدة ستقود حتما إلى مزاحمة الدولار على الساحة الدولية ،

5- هل ينجح الاتحاد النقدي الأوروبي في تدويل اليورو؟

الخلفية التاريخية للوحدة النقدية الأوروبية: يعتبر الإعلان في 1999/01/01م عن قيام عهد العملة الأوروبية الموحدة اليورو تعبيرا عن اكتمال المسار الاندماجي الأوروبي ، هذا المسار تمثل السوق الأوروبية المشتركة مرحلته الأولى والاتحاد الأوروبي مرحلته الثانية ، والسوق الموحدة مرحلته الثالثة والاتحاد الاقتصادي النقدي مرحلته الرابعة والأخيرة ، وقد جاء اكتمال هذا المسار نتيجة جهود مضيئة بذلها القادة الأوروبيون ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية ، فلقد انتهت الحرب العلمية الثانية بهيمنة أمريكية وخطر سوفياتي محتمل رأي الأوروبيون أنه من اللازم تحقيق استقلالية تجاه النفوذ الأمريكي وحماية بلدانهم اتجاه الخطر الروسي ،

انطلاقا من هذا الوضع تم إنشاء المجلس الأوروبي 1949 وهو يلعب دورا تشاوريا لكن ليس له في الحقيقة تأثير يذكر ، وفي سنة 1952م تم إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والفلاد ، ثم اتفاقية روما 1957 ، والتي تعتبر توسيعا للمجموعة السابقة لتصبح المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ثم السوق المشتركة سنة 1968م ، بعد تكوين هذا السوق تم تكليف رئيس وزراء لكسمبورغ (Werner) فيرنر في نوفمبر 1970 مع مجموعة من الخبراء بوضع خطة من أجل تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية¹⁰ و تمت المصادقة على هذه الخطة سنة 1971 ، إلا أن هذه الخطة فشلت بفعل عوامل داخلية إلا أن الفكرة تم إحيائها من خلال نظام نقدي أوروبي عام 1979م يهدف إلى وضع آلية لسعر الصرف يسمح في إقامة منطقة للاستقرار النقدي في أوروبا. وقد تسارع هذا المسار ابتداء من 1989م بعد اعتماد مخطط ديلور من أجل وحدة اقتصادية و نقدية أوروبية ، عقب المصادقة على

هذا المخطط تم إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال 1990، و تم تأسيس المعهد النقدي الأوروبي في جانفي 1994م، ثم تناولت القيمة الأوروبية المنعقدة في سنة 1997م بالعاصمة الهولندية أمستردام المسائل التنظيمية المتعلقة بقيام الاتحاد الاقتصادي و النقدي بداية من 1999/01/01 و بالفعل تم الإعلان أخيرا عن إصدار عملة موحدة في هذا التاريخ و في جانفي 2002 يدي التعامل الفعلي باليورو. شروط نجاح اليورو: يمكن أن نلخص شروط نجاح اليورو فيما يلي:

1- تأمين وظائف العملة الدولية نوعا و كلفة:

و يعني ذلك مدى قدرة العملة الأوروبية الموحدة على الاستجابة للتحدي المتمثل في تأمين الوظائف المطلوبة منها كعملة دولية نوعا و كلفة، إن الوظائف التقليدية المطلوبة من أي عملة معروفة، العملة كوحدة حساب، وسيلة دفع و وسيلة ادخار أو احتياط، إلا أن هذه الوظائف تبدو أكثر تعقيدا على المستوى الدولي. من أجل أن تكون عملة ما عملة دولية ضمن اللازم أن تكون مستخدمة في مبادلات السلع و الخدمات و بنسبة كبيرة في التجارة الدولية و بالتالي لكي تكون سهلة الاستخدام كوسيلة للدفع فإن ذلك يتطلب تنظيميا مصرفيا متقوفا في أدائه، كما يجب أن تكون مستخدمة كوحدة احتياط في البنوك المركزية لمختلف الدول، و على المستوى التجاري، فإن العملة الأوروبية الموحدة يمكن أن تكون مستخدمة كوحدة حساب أساسية في المبادلات بين دول الاتحاد الأوروبي و باقي دول العالم، فدول الاتحاد الأوروبي تعتبر دول متفتحة على الخارج بصادراتها و وارداتها تمثل في المتوسط 24% من الناتج الداخلي الخام مقابل 11،5% للولايات المتحدة الأمريكية و 9% بالنسبة لليابان، و على هذا الأساس فإن اليورو مؤهل لأن يكون إحدى العملات الأساسية في التجارة بين دول العالم. كما يمكن للعملة الأوروبية الموحدة أن تكون وسيلة دفع (Monnaie de règlement) أساسية على المستوى الدولي، فمن جهة تمثل دول الاتحاد مجموعة اقتصادية مماثلة للولايات المتحدة الأمريكية، فالناتج الداخلي الخام يقرب من 87% من الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة سكانية أكثر بقليل من سكان أمريكا، الوظيفة الأخيرة المطلوبة من العملية الأوروبية الموحدة حتى تكون عملة قوية تتعلق بقيمة هذه العملة فيجب أن تكون عملة قوية و مستقرة، فيها لا شك فيه أن اليورو سيكون عملة قوية لأن النظام الأوروبي للبنوك المركزية مهمته الأساسية هي ضمان استقرار الأسعار، إلا أننا يجب أن نذكر أن الدولار أولى العملات الدولية تدمر بفترات قوة و فترات ضعف و فترات استقرار و فترات تقلب متواترة دون أن يحدد ذلك من سلطانه على كل أسواق العالم. و في الأخير و إضافة إلى ما تقدم فإننا يمكن أن نقول إنه و في ظل العولمة المالية و ما رافقها من إيداعات مالي (Innovations financières) متوافرة و انساب لا محدود لرؤوس الأموال الخاصة فإن على العملة الأوروبية لكي تكون عملة دولية منافسة للدولار الأمريكي أن تستجيب لحاجات و رغبات المستثمرين و المدخرين و المنتجين و الوسطاء الخواص، أفراد و مؤسسات، فالقطاع الخاص يلعب الدور الأساسي في الاقتصاد العالمي الحالي المعولم فهذا القطاع يفرض شروطا كمية و نوعية تتعلق بمستوى المخاطرة و المردودية يجب على اليورو تحقيقها.

وحتى يصبح اليورو عملة دولية تنافس الدولار الأمريكي و تقوم بوظائف العملة الدولية على أحسن وجه فإن ذلك يتوقف على أمرين هما مدى فعالية وجودة السياسات النقدية و المالية و الضريبية و الاقتصادية بصفة عامة المتبعة في بلاد اليورو ككل من جهة و بتحديث السوق المالية الأوروبية الموحدة بدرجة كافية حتى تتوفر فيها آليات استثمارية متنوعة و متطورة تنافس ما هو متاح حاليا في الأسواق المالية الأمريكية و البريطانية و اليابانية من جهة أخرى،

2- تسيير اقتصادي فاعل في منطقة اليورو: ويتم ذلك على المديين القصير و المتوسط طبقا لمعايير التفاوت المنصوص عليها في ميثاق الاستقرار و النمو ضمن معاهدة ماسترخت، هذه الأخيرة نصت على خمسة معايير للتقارب، يعتبر احترامها ضروريا من أجل الانضمام إلى الوحدة النقدية.

معيار استقرار الصرف: والذي نص على أن أي بلد عضو يجب أن يحترم الهوامش العادية للتقلبات المتوقعة من طرف آلية الصرف الأوروبية فأي بلد عضو يجب أن لا يقوم بتخفيض عملته بمبادرة خاصة.

معيار استقرار الأسعار: وينص على أن أي بلد عضو يجب أن يحافظ على درجة من استقرار الأسعار دائمة و معدل تضخم متوسط.

- معيار تقارب معدلات الفائدة المتوسطة وطويلة الأجل ، وينص على أن معدل الفائدة لكل دولة يجب أن لا يتجاوز أكثر من 2% معدل الدول الثلاث الأعضاء التي تعتبر نموذجا في مدى استقرار الأسعار .
- معيار العجز المالي الحكومي : والذي ينص على حصر هذا العجز الحكومي في حدود 3% من الناتج المحلي الخام ،
- المعيار المتعلق بالدين العمومي : وينص هذا المعيار على تقليص المديونية الحكومية المحلية إلى حد أقصاه 60% من الناتج المحلي الخام كشرط للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي .
- 3- سياسات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد في دول الاتحاد النقدي الأوروبي : فالسياسات الاقتصادية المتبعة تؤثر بشكل مباشر على وتيرة النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الوطنية لمختلف دول الاتحاد المعنية ، فالعملة الموحدة لا يمكن أن تتجح إلا إذا كانت وتيرة النمو الاقتصادي في المنطقة مرتفعة من أجل تقليص البطالة الكثيفة ومن أجل تقليص الفوارق التنموية بين دول الاتحاد ، فالبطالة بين صفوف الشباب والحرمان الاجتماعي بلغا مبلغا غير محتمل اجتماعيا وسياسيا ، فلقد بلغ متوسط الناتج المحلي الخام في فرنسا وألمانيا وإيطاليا التي تشكل أهم ثلاث دول هي دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، 2% تقريبا في أعقاب 1997 مقارنة بـ 3.6% في و.م.أ كما بلغ متوسط البطالة في ربوع الأقطار الثلاثة تلك 11.5% في ذات السنة مقابل 4.2% في و.م.أ .
- 4- استعداد البنك المركزي الأوروبي للقيام بمهامه : يتمثل هذا الشرط في مدى استعداد البنك المركزي الأوروبي الموكل إليه إدارة السياسة النقدية الأوروبية الجماعية الموحدة ، والسهر على الالتزام بضوابط (بميثاق الاستقرار والنمو) ، وكذلك لتكييف سياسته في مجال تحديد أسعار الفائدة وتضخم الأسعار بقصد مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن تعرض أي قطر من أقطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي إلى أزمات محتملة ، مالية أو اجتماعية أو غيرها .
- 5- إقناع بريطانيا بالانضمام للاتحاد : يشمل انضمام المملكة المتحدة إلى العملة الأوروبية الموحدة عاملا أساسيا في نجاح تدويل هذه العملة فبقاء هذه القوة الاقتصادية والنقدية لمدة غير محددة خارج الاتحاد النقدي من شأنه أن يشكك في مصداقية اليورو على المستوى العالمي ، كما من شأنه أنه يؤثر على استقرار لا يمكن إهمالها ،
- 6- الاستعداد الأمريكي للتعاون مع منطقة اليورو من المهم في هذا السياق وجود استعداد لدى و.م.أ للتعاون الاقتصادي والنقدي مع بلاد اليورو وبخاصة في ميدان استقرار أسعار الصرف بين الدولار و العملة الأوروبية الموحدة، فمن بين مشاريع التعاون الأوروبي الأمريكي المتداول حاليا إنشاء ما يسمى بسوق تجارية جديدة أي منطقة تبادل حرية الاتحاد الاقتصادي النقدي من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية بحلول عام 2012 م ، إن أحداث مثل هذا الإطار من شأنه أن يؤدي إلى تعاون نقدي بين الطرفين يساعد بلا شك على تحقيق استقرار أفضل في سعر الصرف بين اليورو و الدولار الأمريكي.
- 7- المحافظة على مكانة اليورو مقابل العملات المنافسة يتمثل هذا الشرط في مدى قدرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على الجمع بين الحفاظ مكانة اليورو مقابل العملات الدولية المنافسة و انفتاح الاتحاد على دول أوروبا الوسطى و الشرقية لذا يكون السؤال المطروح ما مدى استعداد الأعضاء الجدد للالتزام بميثاق الاستقرار والنمو .
- 8- نجاح اليورو يتعلق بمعدل صرفه بالمقارنة مع الدولار الأمريكي: شرط آخر من شروط نجاح اليورو و يتعلق بمعدل صرفه بالمقارنة مع الدولار ففي ظل العولمة الاقتصادية فإننا نلاحظ أن رفع قيمة العملة يحدث أثارا سلبية، فرفع قيمة العملة كان سببا في النيل من مكانة اقتصاديات الدول الأوروبية المشاركة في الوحدة النقدية في السنوات الأخيرة، فمن المطلوب من اليورو أن يوازن بين خصائص عملة قوية و مستقرة من جهة مليا بذلك حاجات المستثمرين و المدخرين و أن لا يؤثر ارتفاعه أيضا على وتائر النمو في الدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي من جهة ثانية، فإذا ما حاولنا تتبع معدل صرف اليورو بالمقارنة مع الدولار فإننا نلاحظ أن قيمة اليورو ارتفعت حتى وصلت 1.18 دولار في جانفي 1999 إلا أن معدل صرفه تراجع في الأشهر التالية لنفس السنة، أما سنة 2000 فقد اتسمت هي الأخرى على مستوى أسواق الصرف باستقرار نسبي لليورو، و في الفترة الحالية فقد ارتفع اليورو مقابل الدولار الأمريكي بشكل ملفت للانتباه حيث وصل اليورو مقابل الدولار الأمريكي إلى (1\$=0.84 E) لذلك ينبغي على اليورو الموازنة بين متطلبات النمو من جهة و الحفاظ على مكانته كعملة دولية قوية و مستقرة.

9- النجاح في التعامل مع الصندوق النقد الدولي: يتمثل هذا الشرط في مدى استعداد صندوق النقد الدولي لاحتواء و معالجة الأزمات الاقتصادية و المالية المتعلقة بالعملة الأوروبية الموحدة، فمن المعروف أن الدول الأوروبية المعنية باليورو بقيت أعضاء في صندوق النقد الدولي بحيث بلغت حصة هذه الدول في لصندوق FMI 23 % مقابل 17 % للولايات المتحدة الأمريكية و إذا ما انضمت المملكة المتحدة فسوف تصبح حصة الاتحاد النقدي الأوربي في صندوق النقد الدولي 30 %، لكن رغم هذه النسبة المرتفعة إلا أن السؤال المطروح هو ما مدى استعداد الدول الصناعية الكبرى و المؤسسات النقدية و المالية الدولية للتدخل في أوقات الأزمات لإنقاذ اليورو؟ ويمكن أن تلخص ذلك في أن نجاح اليورو دوليا و وصوله إلى مكانة تجعله منافسا حقيقيا للدولار لم يكن إلا بتحقيق الشروط السابقة وإن كانت تختلف من حيث أهميتها ، وعموما فإن إدارة أو حكما سديدا ، على مستوى السياسية النقدية و المالية و الضريبية و الاقتصادية من قبل بلدان العملة الأوروبية من جهة هما شرطان لا غنى عنهما لكي تكون اليورو عملة دولية قوية ومستقرة .

الهوامش:

¹ www.Aljazeera.net/economics.

² www.anwant.com

³ www.Aljazeera.net/economics

⁴ www.finances.gouv.fr

⁵ - شنوف شعيب . الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي و تحديات العولمة . رسالة ماجستير . الجزائر.

⁶ - نفس المرجع السابق

⁷ www.Aljazeera.net/economics

⁸ www.un.org

⁹ www.Aljazeera.net/economics

¹⁰ PANL.R.Krugman , la mondialisation , n'est pas coupable , CASBAH édition 1999 .